

**محضر اجتماع لجنة الزراعة والري مع  
رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي  
الأحد ٢ يونيو ٢٠٢٤ - بمقر الجمعية**

**EBA**  
Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى إجتماعاً نظمته لجنة الزراعة والري برئاسة المهندس / مصطفى النجاري رئيس اللجنة مع الأستاذ الدكتور / علي عبد المحسن - رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي، شارك في الإجتماع مجموعة من السادة أعضاء الجمعية العاملين والمهتمين بالقطاع الزراعي وممثلي الإدارة التنفيذية والصحافة والإعلام، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهر يوم الأحد الموافق ٢ يونيو ٢٠٢٤ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

➤ **الصادرات الزراعية المصرية وتحقيق المستهدف كما ونوعاً وسعراً،**

➤ **التعرف على الدور الهام للزراعة في الإقتصاد المصري وسوق العمالة.**

➤ **كيفية تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك في ظل زيادة الصادرات**

**بدأ المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية** حديثة مؤكداً على أهمية ملف الزراعة والغذاء على مستوى العالم وذلك بسبب الأزمات الخاصة بالإنتاج الغذائي بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الغذاء، وأكد سيادته ان مدخلات الإنتاج في مصر قد أعطت ميزة تنافسية كبيرة، وأشاد سيادته بالتطور الكبير في قطاع التصدير الزراعي والطفرة التي حدثت به والتي تتطور عام تلو الأخر مؤكداً، أن ٧٥٪ من الصادرات الزراعية المصرية من الموالح والبطاطس وغيرها

وأكد سيادته على دور جمعية رجال الأعمال المصريين الكبير بالتعاون مع الحكومة المصرية متمثلة في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي وبالتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية الأخرى ينعكس إيجابياً على النهوض بالقطاع الزراعي ومواجهة كافة التحديات والعقبات التي تواجه العاملين به، وتابع سيادته ضرورة زيادة الرقعة الزراعية والمساحات المزروعة في مصر لتصل إلى ١٢ مليون فدان والذي من المتوقع أن يعطي قدرة إنتاجية من ٢٢ الي ٢٣ مليون فدان في مصر.

وأشار سيادته إلى التحديات والعقبات المتعلقة بالأراضي والحصول عليها مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى حلول لتلك التحديات التي تعيق التوسع الزراعي في مصر، موضحاً أن مصر لديها قدرات ومميزات غير موجوده في معظم دول العالم، وأشاد سيادته بالمشاركة المصرية في معرض "ماك فروت" المنعقد في الفترة الماضية القريبة بإيطاليا حيث أصبحت مصر هي ضيف الشرف في المعرض وكان الجناح المصري أكبر جناح به، وتابع سيادته أن المعرض يضم كل سلاسل الامداد في القطاع الزراعي ( شركات تعبئة صديقه للبيئة - الاستخدامات التكنولوجية من الحساسات والاقمار الصناعية - الأسمدة والهيدروجين الأخضر... وغيرها)

وأشار سيادته إلى أهداف خطة "ماتي" للإتحاد الأوروبي والمدعومة من إيطاليا والتي توفر تمويلات إنمائية لمشروعات الطاقة النظيفة والمستدامة في ٤ قطاعات منها الزراعة الى جانب جزء لتمويل إنتاج الشتلات والتي يمكن للشركات المصرية الإستفادة منها في توطين تكنولوجيات الزراعات الرقمية والذكية والتي توفر إستدامة وتوفير الطاقة والموارد المائية والأسمدة، مؤكداً على ضرورة تضافر الجهود بين كافة المؤسسات والكيانات المعنية بالزراعة لتحقيق المنفعة القصوى.

### **وأكد الأستاذ الدكتور/ علي عبد المحسن - رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة وإستصلاح**

**الأراضي** أن الوزارة في إطار توجه الدولة الحالي لتشجيع رجال الأعمال لزيادة مساهماتهم في مشروعات التنمية الزراعية تعمل على عدة محاور منها حوافز ومشروعات قومية لجذب القطاع الخاص المصري وتذليل التحديات التي تواجه تحقيق رؤية الدولة للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ وبالتالي زيادة مساهمته في الأمن الغذائي وفي الصادرات بالعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين الإنتاج والإستهلاك في ظل زيادة الصادرات . وأكد أن ما تم إستصلاحه من أراضي زراعية خلال ١٠ سنوات الماضية يفوق ما تم إستصلاحه على مدى ٦٠ عاماً، موضحاً أن الدولة قد إستصلحت منذ عام ٥٢ إلى عام ٢٠٢٠ نحو ٣,٢ مليون فدان فيما تستهدف إضافة ٤ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية من خلال تنفيذ عدد من المشروعات منها مشروع توشكى وشرق العوينات والوادي الجديد ومستقبل مصر وغيرها من مشروعات الإستصلاح الزراعي حيث ان مشروع مستقبل مصر يبلغ مليون فدان، لافتاً إلى الإنتهاء من إستصلاح نحو ٥٠٠ ألف فدان بمشروع توشكى ومن المستهدف الوصول بها إلى ٧٠٠ ألف فدان بالتركيز على المحاصيل قليلة الإستهلاك للمياه إلى جانب مشروعات الإستصلاح الزراعي بغرض تنمية سيناء من خلال زراعة نصف مليون فدان وسط سيناء.

وأكد أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت بشكل ملحوظ خلال آخر ١٠ سنوات (الفترة من عام ٢٠١٤ إلى نهاية عام ٢٠٢٣ )، مشيراً إلى أن خطة الحكومة لتطوير القطاع الزراعي ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ تستهدف نمو سنوي يصل إلى ٤,٥٪.

وأشار أن القطاع يسهم بنحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي حالياً من المستهدف رفعها إلى ٢٠٪، كما يسهم بنحو ٢٥٪ من الصادرات لحاصلات زراعية وصناعات غذائية، وأوضح عبد المحسن أن الخطة تتضمن أيضاً تنفيذ نحو ٣٧ مشروعاً قومياً لتطوير وتحديث كافة القطاعات المرتبطة بالنشاط الزراعي، ومن بينها المشروع القومي لتنمية المحاصيل البستانية والمشروع القومي للتصنيع الزراعي والمشروع القومي للإنتاج الحيواني، إضافة إلى المشروع القومي لإستصلاح الأراضي والمشروع القومي لتطوير الري الحقلي وغيرها من المشروعات الهامة.

وأكد أنه قد تم البدء في برنامج قومي لإنتاج بذور تقاوي الخضر حيث أن الوزارة قد نجحت في إنتاج ٢٤ سلالة جديدة وصنف جديد من الطماطم والكنتلوب، وأشار إلى أن المشروع القومي للبتلو يستهدف زيادة الإنتاج المصري من اللحوم الحمراء وتوفير فرص عمل للمرأة من خلال إستيراد عجول عشار ومنح قروض للتسمين حتى ٤٥٠ كيلو حيث تم توفير تمويلات لنحو ٤٥ ألف مستفيد، فضلاً عن تنمية الثروة السمكية حيث قد تجاوز الإنتاج من الأسماك نحو ٢ مليون طن سنوياً.

وأكد أن التوسع في المحاصيل العلفية والزيتية تمثل أولوية كبيرة لدى الوزارة حيث أنه قد تم إنتاج أصناف جديدة من البرسيم تعطي انتاجية ٦٠ طن مقابل ٣٠ طن للأصناف القديمة، وإضافة محصول فول الصويا إلى الزراعات التعاقدية ووضع أسعار تعاقدية مجزية مع هيئة السلع التموينية ومجموعة من المصانع لضمان تغطية التكاليف وتحقيق عائد عن المحاصيل المنافسة.

كما نوه سيادته إلى أن الحكومة بصدد تنفيذ مشروع قومي لتوفير ١٠ مليارات متر مكعب من المياه لمواجهة العجز المائي من خلال تطوير الري الحقلي والإعتماد على الري بالرش والتنقيط إضافة إلى تحديث السلالات الزراعية قليلة الاستهلاك للمياه وزراعة قصب السكر بالشتلات وتبطين الترع والمصارف.

وأكد ان استراتيجية الدولة ٢٠٣٠ قد تم إعدادها بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبمشاركة من الخبراء العاملين بمراكز البحوث الزراعية ومراكز بحوث الصحراء والجامعات المصرية، وترتكز على تحقيق ٧ أهداف رئيسية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي وزيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية إضافة إلى تعظيم العائد من استخدام المياه، فضلاً عن توفير فرص عمل منتجة بالقطاع الزراعي.

### **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:**

- ضرورة إيجاد التوازنات المطلوبة في كل قطاع سواء للحوم أو الأعلاف أو الأسمدة او غيرها لتحقيق المنفعة القصوى من كل قطاع منهم على حده مع ضرورة التنسيق بين القطاع الخاص والحكومة متمثلة في وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي للإستفادة برؤية القطاع الخاص
- أهمية إجراء دراسة كاملة لملف إستنباط أصناف جديدة قبل البدء في أية إجراءات لما لها من معايير وخطوات طويلة ومكلفة قد تستدعي وقتاً وجهداً كبيراً.
- العمل على إستنباط أصناف جديدة من الخضراوات والفواكه حيث أن مصر لديها قدرة كبيرة على إستنباط أنواع من الأرز مع أهمية العمل على توقيع بروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع مراكز الإستنباط حول العالم
- أهمية وجود نظام يحكم العملية الزراعية وينظمها من خلال عمل التنسيق والتعاون المطلوب مع الدول التي نتعامل معها في الحجر الزراعي بهدف تسهيل فتح أسواق جديدة بتلك الدول.
- الإهتمام بالميزة التنافسية للمحاصيل المصرية والعمل على تحسين كفاءتها وجودتها التصديرية.
- أهمية العمل على التوسع بالزراعات التي لا تحتاج لمياه ري كبيرة مع العمل على إستيراد الزراعات التي تحتاج زراعتها لكميات كبيرة من الماء وذلك كآلية للتعامل مع مشكلة نقص المياه في مصر.
- أهمية زيادة التسهيلات والحوافز المقدمة بغرض التوسع في الاستثمارات الزراعية بشكل عام لما لها من أهمية كبيرة في النهوض بالاقتصاد المصري.

- أهمية التحول الأخضر والهيدروجين الأخضر في كافة الإستثمارات وعلى رأسها الإستثمار الزراعي، مع ضرورة تغيير نمط وطبيعته عمل شركات الطاقة لتواكب التغير الواجب للإستثمارات الخضراء وإستخدامات الهيدروجين الأخضر بما يتوافق مع الاحتياجات العالمية حفاظاً على الصادرات المصرية بحلول عام ٢٠٢٦.
- أهمية إستخدام الزراعات الحديثة التي تعتمد في المقام الأول على الأقمار الصناعية والحساسات وغيرها مع العمل على تطوير نظم الري لمواكبة النظم الحديثة.
- أهمية التوسع في المحاصيل الزيتية.
- أهمية دراسة التشريعات التي تحكم عملية التعاقدات في الزراعات والعمل على تطويرها وعلاج كافة الثغرات بها مع ضمان تطبيقها عملياً.
- ضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين إحتياج السوق المحلي والرغبة في زيادة الصادرات المصرية .
- أهمية إضافة بعض العناصر الغذائية غير المتوفرة للمنتجات الغذائية للعمل على مواجهه الأمراض التي تعاني منها الأجيال القادمة.

**وتم خلال اللقاء إستعراض بعض العروض التقديمية حول:-**

- **الصادرات الزراعية المصرية وتحقيق المستهدف كماً ونوعاً وسعراً،**
- **التعرف على الدور الهام للزراعة في الإقتصاد المصري وسوق العمالة.**
- **كيفية تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك في ظل زيادة الصادرات.**

**للإطلاع على العروض التقديمية إضغط على الرابط التالي:-**

<https://tinyurl.com/243vzkde>

**ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مصطفى النجاري -رئيس اللجنة بتوجيه الشكر لجميع السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء**